بسم الله الرحمن الرحيم

في بداية هذه المقالة، أجد نفسي مضطرًا للتذكير بأن أهل العلم –مهما بلغت منزلتهم العلمية- معرضون للوقوع في الخطأ؛ وأن التنبيه على هذه الأخطاء لا يعني بالضرورة التقليل من شأنهم، أو وجود موقف عدائي تجاههم! وما من شك أن هذا الأمر من القضايا المسلمة المتفق عليها لدى الكافة. وبناء على هذه المقدمة؛ سوف نستعرض حكاية شيخ الإسلام ابن تيمية (تـ728) لمذهب أبي الحسن الأشعري (تـ336) في الصفات الخبرية، ونرى مدى مطابقتها للواقع من عدمه، وسوف تتبين الفائدة من هذا الاستعراض –الحساس- في نهاية المقالة للقارئ الكريم.

فقد تحدث شيخ الإسلام (تـ728) عن خلاف الأشعرية في الصفات الخبرية في أحد كتبه، فكان مما قال:

[**وأما الأشعري نفسه وأئمة أصحابه فلم يختلف قولهم في إثبات الصفات الخبرية، وفي الرد على من يتأولها، كمن يقول: استوى بمعنى استولى، وهذا مذكور في كتبه كلها، كـ"الموجز الكبير"، و"المقالات الصغيرة، والكبيرة"، و"الإبانة"، وغير ذلك. وهكذا نقل سائر الناس عنه، حتى المتأخرون، كالرازي والآمدي ينقلون عنه إثبات الصفات الخبرية، ولا يحكون عنه في ذلك قولين. فمن قال: إن الأشعري كان ينفيها وأن له في تأويلها قولين: فقد افترى عليه، ولكن هذا فعل طائفة من متأخري أصحابه، كأبي المعالي ونحوه؛ فإن هؤلاء أدخلوا في مذهبه أشياء من أصول المعتزلة**][1].

ولو أردنا أن نلخص الأفكار الواردة في هذا النص؛ فسوف نخرج بما يلي:

1- أن الأشعري (تـ336) وأئمة أصحابه لم يختلف قولهم في إثبات الصفات الخبرية[2]، وأن ذلك مذكور في كتب الأشعري (تـ336) كلها.
2- أن سائر الناس لا تحكي عنه إلا إثبات هذه الصفات، ومنهم المتأخرون من الأشعرية؛ كفخر الدين الرازي (تـ606)، وسيف الدين الآمدي (تـ631).

[1] "**مجموع الفتاوى**"، 203/12.
[2] أحب أن أنوه أني في هذه المقالة لن أناقش حقيقة هذا الإثبات المنسوب لقدماء الأشعرية، وهل هو مثل إثبات السلف، أو أنه مجرد تفويض! وقد كتبتُ ورقة عن هذه القضية، ونشرتها قبل ما يقرب من سنتين على حسابي في تويتر.

3- أن الأشعري (ت336) وأئمة أصحابه يردون على من تأول هذه الصفات.

4- أن تأويل هذه الصفات هو فعل طائفة من متأخري الأشعرية، ممن تأثر بالمعتزلة؛ كأبي المعالي الجويني (ت478).

وقبل أن أبين ما في هذا النص من الخلل، أرى أهمية التنبيه على أمرين اثنين:

أ- أني لستُ هنا–أستغفر الله!- في مقام تقويم شيخ الإسلام (ت728) معرفيًا، وتحرير قوله بعد جمع نصوصه المتفرقة من مؤلفاته حول هذا الموضوع؛ والسبب أن هذا ليس الهدف من هذه المقالة.

ب-أن مرادي بالأشعري (ت336) هنا هو: الأشعري "**الكلابي**"، لا الأشعري "**السلفي**" صاحب كتاب "**الإبانة عن أصول الديانة**"، و"**مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**"[3]؛ وإن كان صنيع شيخ الإسلام (ت728) يُوحي بأنه يريد الأشعري (ت336) في كلتا الحالتين؛ حيث ساق كتبه "**المختلفة مذهبيًا**" مساقًا واحدًا!

وسوف تكون مناقشتي لهذا النص ضمن النقاط التالية:

1- ما نسبه شيخ الإسلام (ت728) للأشعري (ت336) وأئمة أصحابه من أن قولهم لم يختلف في إثبات الصفات الخبرية، وأن هذا مذكور في كتب الأشعري (ت336) كلها= فيمكن مناقشته بناء على احتمالين:

<u>الأول:</u> إن كان مراد شيخ الإسلام (ت728) بهذه المؤلفات: ما تيسر له الوقوف عليها؛ فهذا لا يدل على شيء! لأن الأشعرية يحكون أن من مذهب شيخهم إثبات الصفات الخبرية[4].

<u>الثاني:</u> إن كان مراد شيخ الإسلام (ت728) بهذه المؤلفات: جميع كتب الأشعري (ت336)؛ فلا يمكن أن يُسلم بظاهر عبارته هكذا على إطلاقها؛ لأن الأشعرية أنفسهم يحكون التأويل عنه –كما سيأتي

[3] ويرى بعض الباحثين المعاصرين: أن الأشعري (ت336) لم يرجع عن اعتقاد الكلابية لمذهب أهل الحديث، وأن أطواره العقدية هي: 1-الاعتزال، 2-الكلابية. وصاحب هذا الرأي يستند على ما في "**الإبانة**" من المخالفات العقدية لمذهب السلف، والتي تُوحي باستمرار بقائه على مذهب الكلابية. ومهما يكن! فإن الأشعري (ت336) انتسب لأهل الحديث في كتابه "**مقالات الإسلاميين**"، وميّز مذهبهم الاعتقادي عن مذهب الكلابية، وعلى هذا الكتاب أعتمد -شخصيًا- في تصحيح انتسابه لأهل الحديث، لا على كتابه "**الإبانة**"، والذي أراه من الكتب (**المريبة**)! وعلى كل حال؛ فمناقشة هذه المسألة ليس محلها هذه المقالة.

[4] انظر: "**طوالع الأنوار من مطالع الأنظار**"، القاضي البيضاوي (ت685)، ص190.

معنا- ولا بد أن يكون هذا مذكورًا في أحد كتبه؛ علمًا أن شيخ الإسلام (ت728) نفسه لم يذكر (**جميع**) مؤلفات الأشعري (ت336)، في كتبه، وهو لم يذكر في كتبه منها، إلا أحد عشر كتابًا، بحسب تتبع أحد الأكاديميين[5]. وكتب الأشعري "**الكلابي**" (ت336) أكثر من ذلك[6]، فمن يدري! لعل تأويل هذه الصفات مذكور في إحدى هذه المؤلفات التي يُحتمل أن شيخ الإسلام (ت728) لم يطلع عليها؟ ولو قُدر أنه كتاب واحد؛ فهو كاف في عدم الجزم بافتراء من نسب التأويل للأشعري (ت336)! لا سيما إن علمنا أن الأشعرية لا يتحرجون من مخالفة شيخهم في أقواله الثابتة عنه، مع التنصيص على ذلك؛ كقوله في إثبات صفة البقاء، وأن الوجود غير زائد على الذات. ومما لا بد أن يُعلم في هذا المقام؛ أن الأشعري "**الكلابي**" (ت336) يخالف المعتزلة في أصل منهجي كبير في باب الصفات، وهو أنه لا يحصر طرق ثبوتها في دلالة الفعل الإلهي عليها، كما يفعل متكلمو المعتزلة[7]، بل تثبت عنده بعدة طرق وهي: دليل الفعل الإلهي، ودليل الكمال والنقصان، ودليل الوحي. والصفات التي ثبتت بالوحي عنده ليست بمثل منزلة الصفات التي ثبتت بطريق الفعل الإلهي[8]؛ فلذا نرى قوله يختلف في إثباتها، بخلاف الصفات التي ثبتت بطرق الفعل الإلهي، فقوله لا يختلف في إثباتها –بحسب اطلاعي القاصر-. لكن لكون الطبقة الأولى من متكلمي الكلابية ترى من نفسها أنها متكلمة أهل الحديث[9]؛ فقد وسعوا من دائرة إثبات الصفات. ولعل في نص ابن فورك الأصبهاني (ت406) ما يؤكد من صحة هذا المعنى، حيث يقول: [**فأما صفات الله تبارك وتعالى فإنها على نوعين. منها ما يُعلم من طريق الأفعال ودلائلها عليها، وهي كالحياة والعلم والقدرة والإرادة. ومنها ما يثبت له لانتفاء صفات النقص عن ذاته، وذلك كالسمع والبصر والكلام والبقاء. فأما ما يثبت من طريق الخبر فلا ينكر أن يرد الخبر بإثبات صفات له تُعتقد خبراً وتُطلق ألفاظها سمعاً وتُحقق معانيها على حسب ما يليق بالموصوف بها، كاليدين والوجه والجنب والعين، لأنها فينا جوارح وأدوات وفي وصفه نعوت وصفات**][10].

[5] انظر: "**موارد شيخ الإسلام ابن تيمية في مؤلفاته: كتب المقالات وأصحاب الفرق**"، د. عبد الله بن صالح البراك، ص24-30.

[6] وقد رجع ابن فورك الأصبهاني (ت406) إلى (32) كتابًا منها، عندما كتب كتابه "**مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري**".

[7] انظر: "**زيادات الشرح**"، أبو رشيد النيسابوري المعتزلي (ت القرن الـ5)، ص457-459، "**المحيط بالتكليف**"، أبو محمد الحسن ابن متويه المعتزلي (ت القرن الـ5)، 158/1.

[8] ولعل هذا ما يُفسر عدم ذكر هذه الصفات، بنفي أو بإثبات في بعض كتب الأشعرية المتقدمين؛ كـ"**اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع**"، للأشعري (ت336)، و"**عقيدة الأستاذ أبي إسحاق الإسفرايني (ت418)**".

[9] انظر: "**مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري**"، ابن فورك الأصبهاني (ت406)، ص10.

[10] "**مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري**"، ص41.

2- ما ذكره شيخ الإسلام (ت728) من أن سائر الناس، بمن فيهم المتأخرون من الأشعرية، لا يحكون عن الأشعري (ت336) إلا إثبات هذه الصفات= غير صحيح! حيث إن كلًا من: فخر الدين الرازي (ت606) في كتابه الكبير: "**نهاية العقول في دراية الأصول**"، وسيف الدين الآمدي (ت631) في كتابه الكبير: "**أبكار الأفكار في أصول الدين**" ينصان صراحة على أن الإثبات هو أحد قولي الأشعري (ت336)، وأن التأويل هو القول الثاني له!

قال فخر الدين الرازي (ت606): [**زعم أبو الحسن[11] في أحد قوليه أن اليدين عبارة عن صفة أخرى وراء القدرة... والوجه عبارة عن صفة أخرى، والعين عبارة عن صفة أخرى سوى البصر، والاستواء عبارة عن صفة بها يصير مستويًا على العرش... وزعم في قوله الثاني أن المراد من اليد القدرة، ومن الوجه الوجود، ومن العين البصر، ومن الاستواء الاستيلاء، وهو مذهب القاضي وجمهور المعتزلة، وهو الصحيح**][12].

وقال سيف الدين الآمدي (ت631): [**ذهب الشيخ أبو الحسن الأشعري في أحد قوليه، والأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني، والسلف إلى أن الرب -تعالى- متصف بالوجه، وأن الوجه صفة ثبوتية زائدة على ما له من الصفات.. لا أنه بمعنى الجارحة.. ومذهب القاضي والأشعري -في قول آخر- وباقي الأئمة: أن وجه الله -تعالى- وجوده**][13].

وقال -أيضًا-: [**العينان.. وقال الشيخ أبو الحسن الأشعري -في أحد قوليه- وجماعة من السلف: هما صفتان نفسيتان[14] كما قال في اليدين. وفي قول آخر له: إنهما بمعنى البصر**][15].

والذي يُفهم من عبارة فخر الدين الرازي (ت606) في أحد كتبه؛ أن الإثبات هو القول الأول للأشعري (ت336)! حيث يقول: [**اختلفوا في الصفات الخبرية[16]، كاليدين، والجنب، والقدم، والوجه، والعينين، والاستواء: فقال الأشعري بكونها صفات وراء الصفات التامية أولًا**][17].

[11] وقع في الطبعة اللبنانية: (**أبو الحسين**)، وهو تحريف.
[12] "**نهاية العقول في دراية الأصول**"، 2/474-475، بتصرف.
[13] "**أبكار الأفكار في أصول الدين**"، 1/451، بتصرف.
[14] سيف الدين الآمدي (ت631) يريد من الصفة النفسية= المعاني! ونستطيع أن نقول: إن هذا اصطلاح خاص به.
[15] "**أبكار الأفكار في أصول الدين**"، 1/456، بتصرف.
[16] وقع في الطبعة التونسية: (**الجزئية**)، وهو تصحيف.
[17] "**الرياض المونقة في آراء أهل العلم**"، ص123.

3- أما كون الأشعري (ت336) وأئمة أصحابه يردون على من تأول الاستواء بالاستيلاء؛ فلا يلزم من ذلك أنهم يثبتون الاستواء كإثبات السلف، غاية ما في الأمر أنهم يبطلون هذا التأويل "**الاعتزالي**" لفساد معناه عندهم[18]، كما هو في أحد قولي الأشعري (ت336)، لا لكونه مخالفًا لإثبات السلف، لا سيما أن قول الأشعري (ت336) في تفسير الاستواء، وهو ما ينقله عنه أصحابه[19]، والبعض منهم يختار هذا التفسير[20]= هو: أن معنى استواء الله على العرش، أنه فعل فعلًا في العرش سُمي لأجله مستويًا! وهذا التفسير ليس من إثبات السلف في شيء! وهنا أمر مهم، وهو ما مقدار ما يثبته الأشعري (ت336) وأئمة أصحابه من نصوص الصفات الخبرية؟ فهل هم يثبتون كل ما يُضاف إلى الله مما لا يقوم بنفسه من الأعيان؟ أو أنهم يقتصرون على صفات معينة؛ كالوجه، واليدين، والاستواء؛ فيمنعون من تأويلها دون الصفات الخبرية الأخرى؟ فالذي يظهر لي أنهم يتأولون عددًا من نصوص الصفات الخبرية مع إثباتهم لبعضها، وهذا ما يدل عليه صنيع ابن مهدي الطبري (ت380) –تلميذ الأشعري (ت336)- في كتابه "**تأويل الآيات المشكلة الموضحة وبيانها بالحجج والبرهان**"، حيث نراه يثبت مثل صفة اليد –بطريق المفوضة-، لكنه في المقابل يؤول نصوص الصفات الأخرى؛ كالعين، والضحك[21]. والفائدة من هذا؛ أن أصل التأويل مستساغ ومقبول داخل المذهب الأشعري، وليس منهجًا تم جلبه من مذاهب أخرى!

4- فإذا تقرر ما سبق؛ فسيبطل ما ذكره شيخ الإسلام (ت728) من أن تأويل الصفات الخبرية داخل المذهب الأشعري هو فعل طائفة من متأخري الأشعرية ممن تأثر بالمعتزلة! بل الحق أن التأويل ثابت عن إمام هذا المذهب، بنقل فخر الدين الرازي (ت606) وسيف الدين الآمدي (ت631). وهذا ما يحكيه من تقدم على أبي المعالي الجويني (ت478) من الأشعرية؛ كأبي منصور البغدادي (ت429) -وهو من أشد الأشعرية عداوة للمعتزلة، وأبعدهم عن التأثر بالاعتزال- حيث يقول: [**وزعم بعض القدرية (= المعتزلة) أن اليد المضافة إليه بمعنى القدرة. وهذا التأويل لا يصح على مذهبه مع قوله أن الله تعالى قادر بنفسه بلا قدرة.. وقد تأول بعض أصحابنا هذا التأويل وذلك صحيح على المذهب إذ أثبتنا لله القدرة وبها خلق كل**

[18] انظر: "**تأويل الآيات المشكلة الموضحة وبيانها بالحجج والبرهان**"، ابن مهدي الطبري (ت380)، ص146.
[19] انظر: "**أصول الدين**"، أبو منصور البغدادي (ت429)، ص113.
[20] انظر: "**عقيدة السلف**"، أبو إسحاق الشيرازي (ت476)، ص302.
[21] ص71-72، 138، 158-159.

شيء][22]. وها أنت ترى أن تأويل الصفات الخبرية مقرر في المذهب الأشعري قبل وجود أبي المعالي الجويني (ت478)، الذي يُتهم بأنه أحد الذين حرفوا بالمذهب الأشعري جهة الاعتزال! بل إن أبا المعالي الجويني (ت478) نفسه ينسب إثبات الصفات الخبرية لـ"**بعض**" أئمة مذهبه[23]! وهذا يؤكد من كون عدم إثبات الصفات الخبرية هو قول معتبر داخل المذهب الأشعري، قال به المتقدمون من الأشعرية، وليس من إضافات المتأخرين على المذهب!

وبعد هذا الاستعراض النقدي لهذا النص؛ فإني أدعو أخي القارئ الكريم إلى النظر والتأمل فيما سيترتب من التصورات الخاطئة حين الاعتماد على مثل هذا النص "**الخارجي**" في دراسة المعتقد الأشعري حول هذه القضية. وبعض الباحثين قد يؤسس لقضايا كلية تتعلق بهذا المذهب ينطلق منها في مناقشته له، بالاعتماد على أمثال هذه النصوص "**الخارجية**"، والتي "**قد**" تكون غير صحيحة من الأساس، وهذا -بلا شك- يؤكد من أهمية ما أكثرتُ من ترديده في مقامات متعددة، وهو: [*وجوب الاعتماد الكلي على المصادر الأصلية للطوائف في دراسة معتقداتها، وعدم الاكتفاء بالمصادر الثانوية مهما كانت مكانة مؤلفيها*]، وذلك من أجل الخروج بتصورات صحيحة -قدر المستطاع- عن هذه المذاهب العقدية؛ حتى يكون نقدها في محله.

عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله الـغِـزِّي.

الرياض- (1438/3/13هـ).

تويتر: (@al_ghizzi).

تيليقرام: (al_ghizzi).

سنابشات: (al_ghizzi).

---

[22] "**أصول الدين**"، ص111، بتصرف.

[23] انظر: "**كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**"، ص155.